

إسرائيل

لجنة تيركل نحو محاكاة «فينوغراد»

مهدى السيد

عادت أحداث الاعتداء الدامي على أسطول الحرية إلى عين العاصفة من بوابة مطالبة يعقوب تيركل، بتغيير المحكمة القانونية للجنة الفحص التي يرأسها لتحكي لجنة فينوغراد، حفاظاً على صديقتها وفعاليتها، الأمر الذي وعد رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو بالتجاوب معه.

وبعدما هدّد تيركل بالاستقالة إذا لم توسّع صلاحية اللجنة التي يرأسها وتغيير مكانتها القانونية، أعلن نتانياهو، عبر مكتبه، أنه يميل إلى توسيع صلاحيات «لجنة تيركل»، فيما ذكرت تقارير إعلامية أن وزير الدفاع إيهود باراك لا يعارض ذلك أيضاً، لكنه يعارض بشدة أن تحقق اللجنة مع ضباط وجنود شاركوا في الاعتداء على أسطول الحرية.

وذكرت صحيفة «معاريف» أنه، في أعقاب طلب مفصل من القاضي المتقاعد يعقوب تيركل، من المتوقع للحكومة الإسرائيلية أن تقر الأسبوع المقبل توسيع صلاحيات اللجنة التي يتوقعها.

وكان تيركل قد توجه يوم الخميس الماضي إلى وزير العدل يعقوب نئمان وأبلغه بأنه بعدما حقق ودرس التفويض الذي أعطى له فإنه يطالب بتوسيع صلاحيات اللجنة لتشبه تلك التي كانت في لجنة فينوغراد بعد حرب لبنان الثانية، أي يحق لها إصدار تحذيرات إلى الشهود، وتحديد خلاصات شخصية واستدعاء من تريد. كما طلب أن يُضاف

الإيرلندي ديفيد تريمل مغادرا القاعة التي شهدت افتتاح أعمال اللجنة (رونين زفولون - رويترز)

الاحيرة لضغوط من محافل قضائية رفيعة المستوى، طلبت منه أن يطلب توسيع صلاحيات اللجنة. إضافة إلى ذلك، يبدو أن أحد الأسباب التي حملت تيركل، وبعد ذلك نتانياهو، على تغيير تفويض اللجنة كان، بحسب «معاريف»، التماساً إلى محكمة العدل العليا رفعته حركة «كتلة السلام»، التي طلبت حل اللجنة بدعوى أنها لن تستطيع إجراء فحص جذري. وكان يفترض برد



الدولة أن يقدم أول من أمس (الثلاثاء)، ولكن في اللحظة الأخيرة طلبت الدولة التأجيل عشرة أيام لبحث الائتماس، في ضوء إعادة النظر لدى نتانياهو. واستناداً إلى تقارير إعلامية إسرائيلية، فإن التعديلات التي طلبها تيركل ستعرض على الحكومة لإقرارها يوم الأحد المقبل من قبل نتانياهو ونئمان. وليس واضحاً حتى الآن ما إذا كانت لجنة تيركل ستتحول إلى لجنة فحص حكومية، أو لجنة تحقيق رسمية أم ستبقى لجنة عامة، على الرغم من اعتقاد بعض القانونيين بأن تيركل لا يطالب بتحويل اللجنة إلى لجنة تحقيق حكومية، بل يريد أن ينطبق عليها البند «18» من قانون الحكومة الذي يحولها إلى لجنة فحص حكومية.

في جميع الأحوال، تعهد تيركل أمام المحكمة العليا بأن يجمّد عمل اللجنة حتى 11 تموز وأنه لن يجري أي عمل قبل أن يتفق على موضوع تغيير صلاحياتها. وحتى ذلك الحين فإنها ستعنى أساساً بجمع الأدلة والمواد وتنسيق الشهادات لرئيس الوزراء ووزير الدفاع إيهود باراك. وتعليقاً على مطلب تيركل، أكد رئيس مكتب الإعلام في ديوان رئيس الحكومة نير حيفتس، أن الحكومة ستستجيب لطلب توسيع صلاحيات اللجنة وعدد الأعضاء فيها. ولكنه شدّد على أن «صلاحيات اللجنة لا تتناول التحقيق مع جنود في الجيش الإسرائيلي» ولجنة الفحص الموازية برئاسة اللواء احتياط غيوروا ايلاند.

عربيات دوليات

مؤتمر مانحين في باريس

علمت «الأخبار» من مصادر فرنسية أن باريس سوف تدعو إلى مؤتمر مانحين جديد للسلطة الفلسطينية، وأن زيارة رئيس الوزراء سلام فياض هي لوضع آخر المسام المتعلقة بالمؤتمر وبالذات المدعوة، وخصوصاً أن «معظم الدول العربية التي تعهدت بالدفع في مؤتمر باريس الأول لم تف بوعودها».

ومن المنتظر أن يلتزم المؤتمر في مطلع الخريف، على أن تواكبه «بعض الخطوات السياسية» حسب قول المصادر نفسها. (الأخبار)

الزّهار: البعض في مصر يعتقد بضرورة إبقاء الحصار



رأى القيادي في حركة «حماس»، محمود الزّهار (الصورة)، أن البعض في مصر يعتقد بضرورة إبقاء الحصار على غزة، وعدم إقامة علاقات تجارية معها خوفاً من انضمام القطاع لمصر، مؤكداً أن هذا الحديث هدفه تخويف الشعب المصري وإبقاء الحصار. وأوضح الزّهار، في حوار مع صحيفة «الأهرام» المصرية، أن «موقف حماس من مسألة ضم غزة لمصر سياسياً واضح، فالحركة تدعو منذ تأسيسها إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني».

(يو بي آي)

إسرائيل تبحث

لائحة الممنوعات إلى غزة

ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن الحكومة الأمنية اجتمعت أمس، لوضع قائمة المنتجات التي ستظل خاضعة لحظر الدخول إلى قطاع غزة، رغم تخفيف الحصار البري على القطاع. ومن المقرر أن تحدد الحكومة الأمنية القائمة السوداء، قبل توجيه رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو إلى الولايات المتحدة، حيث يلتقي في السادس من تموز الرئيس الأميركي باراك أوباما في البيت الأبيض. من جهة ثانية، كشفت الإذاعة عن لقاء جمع رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع، عاموس جلعاد، ومدير الاستخبارات المصرية عمر سليمان، ووزير الدفاع محمد حسين طنطاوي، أول من أمس في القاهرة، لمناقشة تخفيف الحصار والمشاكل الأمنية في نقاط العبور بين إسرائيل وقطاع غزة، إلى جانب ملف الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط. وبحسب الصحيفة، فإن «حماس» ردت طلباً للصليب الأحمر لزيارة شاليط مطلع الشهر الجاري. (أ ف ب)

باراك يعلن عن لقاءات مباشرة مع فياض

يستعد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لعقد لقاء قريب. لقاء مباشر في ظل مفاوضات غير مباشرة، فيما لا يزال الاستيطان قائماً

إسرائيل تعارض تجريد الاستيطان مقابل مفاوضات مباشرة



مينشل خلال زيارته معبر كرم أبو سالم على الحدود مع غزة أمس (د. بيوموفيتش - أ ب)

بين الطرفين، وفي مقدمتها قضية حدود الدولة الفلسطينية المرتقبة. لكن نتانياهو يسعى إلى السير في صيغة مرحلية في المفاوضات، تقوم على أساس بناء مؤسسات حكم واقتصاد فلسطينية.

ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن مصدر سياسي رفيع المستوى قوله إن الولايات المتحدة «تحاول بلورة تسوية تقضي باستمرار تجريد الاستيطان الجزئي في الضفة الغربية والقدس المحتلة، فيما يلتزم الفلسطينيون بالانتقال فوراً إلى المفاوضات المباشرة من دون شروط»، مشيراً إلى أن الحكومة تعارض هذا الاقتراح بشدة.

من جهتها، كشفت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن «اللجنة اللوائية

للتنظيم والبناء» في القدس المحتلة، صدقت قبل أسبوع على بناء 1400 غرفة فندقية ضمن مشروع إقامة فندقين في المنطقة الواقعة بين «تلبوت» وجبل المكبر، بعدما كان المشروع قد غرق في دوامة البيروقراطية في لجان التنظيم منذ عام 2003.

وفي موازاة الخطوات الإسرائيلية التصعيدية، دانت الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية وهدم البيوت، معتبرة أنها «غير شرعية في نظر القانون الدولي، وتمثل عقبة أمام السلام، وتهدد بجعل حل الدولتين مستحيلاً».

ودعت أشتون إسرائيل إلى «الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تعرقل المحادثات غير المباشرة الجارية حالياً بين الإسرائيليين والفلسطينيين»، فيما رحب الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة بتصريحاتها، معتبراً أن «موقف الاتحاد الأوروبي مشجّع، ويجب أن يكون رسالة واضحة لإسرائيل بأن هذه الإجراءات تهدد حل الدولتين، وتعرق المفاوضات غير المباشرة». إلى ذلك، أعاد الرئيس المصري حسني مبارك، بعد لقائه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، تأييده لعقد مؤتمر وزاري في موسكو لأطراف عملية السلام. (الأخبار، يو بي آي، أ ف ب)

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، أمس، عن لقاء قريب سيجمعه مع رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض، الذي سيتوجه اليوم إلى فرنسا للمشاركة في أعمال متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر باريس 2007 بشأن المساعدات إلى الفلسطينيين. وفيما رفض مكتب فياض التعليق على التصريحات الإسرائيلية، قال باراك، في ختام لقاء عقده مع الموفد الأميركي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل، «علينا أن نلتقي خلال الأيام القليلة المقبلة، وهي ليست المرة الأولى».

وأوضح باراك أن مباحثاته مع الموفد الأميركي شملت سبل الانتقال إلى المفاوضات الحالية غير المباشرة إلى المحادثات المباشرة. وأكد أن «هذا سيتطلب بالطبع إرادة من كلا الجانبين، وعدم وضع شروط مسبقة، والاستعداد للدخول في المفاوضات، مع إدراك أن الأمر سيتطلب اتخاذ قرارات صعبة طيلة الوقت». ولفت باراك إلى إنه سيبحث مع فياض «الوضع الميداني ووضع التنسيق في المواضيع الأمنية»، إلى جانب مناقشة «مسائل اقتصادية يطرحها أي طرف، مثل مصادرة البضائع أو محاولة منع العمال من العمل في المستوطنات». في هذه الأثناء، أفادت تقارير إسرائيلية بأن لجنة السباعية الوزارية تشهد سجلات حادة بشأن استمرار تجريد الاستيطان في الضفة الغربية بعد انتهاء الفترة المحددة في أيلول المقبل. ونقلت